الاتجاهات البحثية الحديثة في العلاقة بين مواقع التواصل الاجتماعي وحقوق الإنسان

إعداد: ماريان مراد أنيس*

إشراف: أ.د. علي عجوة **

د. صفوت العالم ***

تراجع الاهتمام بوسائل الإعلام التقليدية خاصة عند الشباب وازداد إقبالهم على وسائل الإعلام الجديدةNew Media [1]، لما تتمتع به وسائل الإعلام الجديدة من تفاعلية وإتاحية أن يطرح الشباب أفكاره بكل حرية دون خوف من أحد. فقد مهدت تلك الشبكات للانطلاقة الأولى لقيام الثورتين في مصر، وكانت المحرك الأساسي للشباب لدفعهم للتظاهر مطالبين بحقوقهم ورفع الظلم عن بلدهم. حيث استخدم الشباب تلك المواقع الإلكترونية كأحدث وأفضل أسلحة تكنولوجية افتراضية لقهر التحديات الأمنية[2]. وتتميز شبكات التواصل الاجتماعي بقدرتها الكبيرة على تجميع أكبر عدد من الأفراد في وقت قصير عن طريق الدعوات والصفحات والجروبات التي تتم عبر مواقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك Facebook وتويتر Twitter .

وتتعدد صفحات التواصل الاجتماعي التي تهتم بحقوق الإنسان في مصر مثل: صفحة شباب مصر لحقوق الإنسان[3]، وصفحة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان[4]، وصفحة الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان[5]، وصفحة المركز المصري لحقوق الإنسان[6]، وصفحة مجلة حقوق الإنسان[7]، وصفحة الشهاب لحقوق الإنسان[8].

ولعل حادثة مقتل الشاب خالد سعيد على يد رجال الشرطة، وتحول هذه الحادثة إلى حركة احتجاجية ومطلب جماهيري عبرت عنه صفحة " كلنا خالد سعيد " عبر الفيس بوك، كانت من الأسباب الرئيسية للدعوة للتظاهرة يوم 25 يناير، للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان المتمثلة في الحق في الحياة والحق في سلامة الجسد والحق في محاكمة عادلة والحق في الأمان الشخصي.[9]

---

* مدرس مساعد بقسم العلاقات العامة والإعلان بكلية الإعلام جامعة القاهرة.

** الأستاذ المتفرغ بقسم العلاقات العامة والإعلان بكلية الإعلام جامعة القاهرة.

*** الأستاذ المساعد بقسم العلاقات العامة والإعلان بكلية الإعلام جامعة القاهرة.

قضية الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة الاتجاهات البحثية الحديثة فيما يخص العلاقة بين مواقع التواصل الاجتماعي وحقوق الإنسان.

أهداف الدراسة:

1- التعرف على أهم النتائج التي توصلت إليها دراسات مواقع التواصل الاجتماعي والدراسات الخاصة بحقوق الإنسان.

2- التعرف على أهم القضايا التي ركزت عليها الدراسات.

3- التعرف على أهم المناهج وأدوات جمع البيانات المستخدمة في التراث العلمي.

4- محاولة وضع رؤية للبحوث والدراسات المستقبلية.

أهمية الدراسة:

توفر الدراسة العديد من الدراسات العربية والأجنبية فيما يخص مواقع التواصل الاجتماعي وحقوق الإنسان، وتحاول أن توضح أبرز المناهج والأدوات العلمية المستخدمة في جمع البيانات.

منهج الدراسة:

تعد هذه الدراسة من دراسات المستوى الثاني Meta Analysis، وهو أسلوب منهجي يقوم على المسح التحليلي الشامل للبحوث العلمية المنشورة. وتفيد عملية تحليل الدراسات من المستوى الثاني في استكشاف أوجه القوة والضعف في الدراسات المجمعة، وتقديم أساس لمراجعتها وتعديلها والتعرف على الجوانب الهامة في هذه الدراسات. (10)

عينة الدراسة:

تم الاعتماد على عينة غير احتمالية للوصول للدراسات المتعلقة بمواقع التواصل الاجتماعي وحقوق الإنسان، وقد أختيرت العينة بأسلوب العينة المتاحة.

الإطار الزمني لعينة الدراسة:

تم الاعتماد على الدراسات التي تخص مواقع التواصل الاجتماعي وحقوق الإنسان خلال العشر سنوات الأخيرة.

عينة الدراسات:

بلغ إجمالي عدد الدراسات المستخدمة في البحث 47 دراسة من البحوث العربية والأجنبية.

الدراسات السابقة:

أجريت العديد من الدراسات التي تناولت مواقع التواصل الاجتماعي وأيضا أجريت العديد من الدراسات التي تناولت حقوق الإنسان.

وتنقسم الدراسات السابقة إلى محورين أساسيين هما:

المحور الأول: الدراسات التي تناولت مواقع التواصل الاجتماعي.

المحور الثاني: الدراسات التي تناولت حقوق الإنسان.

أولاً: التراث العلمي الخاص بمواقع التواصل الاجتماعي:

هدفت دراسة ميرهان محمد هشام عام 2017[11] إلى الوقوف على الأثر الذي نتج عنه استخدام شبكات التواصل الاجتماعي على الثقافة السياسية المصرية لشباب الجامعات المصرية باختيار عينة عشوائية مكونة من 345 مفردة من جامعة القاهرة والزقازيق. وكانت أهم نتائج الدراسة: عدم وجود تأثير لاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي على المعارف السياسية، يوجد تأثير معنوي لاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي على حرية الفكر والتعبير لدى الشباب، لا يوجد تأثير لاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي على التوجهات تجاه السلطة لدى الشباب.

اهتمت دراسة مها بهنسي عام 2014[12] ودراسة محمد زين، محمد خليفة عام 2014[13] بدراسة ثقة السياسية في شبكات التواصل الاجتماعي. وهدفت الدراسة الأولى إلى بحث العلاقة بين تعرض الجمهور للمحتوى السياسى لموقعى فيسبوك وتويتر ومدى تأثيره على مستوى الثقة السياسية لديهم، اعتمدت الدراسة على منهج المسح، واعتمدت الدراسة على عينة عمدية مكونة من 200 مفردة من مستخدمى موقعي فيسبوك وتويتر. وقد أظهرت النتائج تفوق موقع فيسبوك كمصدر للمواد

والأخبار السياسية بنسبة 91% مقارنة بموقع تويتر بنسبة 34%. وأثبتت النتائج احتلال الشبكات الاجتماعية المرتبة الأولى كأهم الوسائل التى يتعرض من خلالها المستخدمون على ما يجرى فى الساحة السياسية من أحداث وتطورات بنسبة 83%، كما ثبت عدم وجود علاقة بين كثافة استخدام المبحوثين لموقع فيسبوك وتويتر ومستوى الثقة السياسية لديهم. وهدفت الدراسة الثانية إلى التعرف على تأثير أخبار الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي في التنشئة أو التضليل السياسي للشباب. تعد هذه الدراسة من البحوث الوصفية التحليلية وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح. واستخدم استمارة الاستبيان ومجموعات المناقشة المركزة كأدوات لجمع البيانات. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج هي: اعتماد 60.7% من عينة الشباب علي مواقع الصحف والأخبار الاليكترونية لمعرفة التفاصيل للأحداث السياسية في بلادهم. وأن 74.8% من إجمالي أفراد العينة يعتمدون علي اليوتيوب في تنزيل ملفات الفيديو أو برامج التوك شو مقارنة بنسبة 25.2% يستخدمون مواقع أخري لذات الهدف. ترى النسبة الأكبر من شباب الجامعات أن للأخبار في المواقع الاليكترونية دوراً في مساعدتهم في اتخاذ القرار بشأن المشاركة.

كما سعت دراسة محمد احمد هاشم، حسن نيازى الصيفي عام 2012 [14] ودراسة أيفي شين Ivy Shen عام 2012 [15] بتوضيح الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام الجديدة في الانتخابات الرئاسية. وهدفت الدراسة الأولى إلي الكشف عن نية المشاركة في الانتخابات الرئاسية 2012 ودوافعها. وتوصلت الدراسة إلى انتقال الدور من التليفزيون إلي الإعلام الجديد بشكل كبير والمتمثل في الانترنت الذي أحيا الأمل لدى الشباب الجامعي في القيام بدور فاعل في الحياة السياسية المصرية وأصبح- منذ ثورة 25 يناير- يهيمن على استخدام واعتماد الجامعي عليه بأعداد غير مسبوقة كأداة سياسية للتعرف على الحملات والمرشحين والمصوتين المحتملين، فضلا عن استخدامه كوسيلة للمشاركة والتعبئة والحشد والتفاعل مع المرشحين من قبل الشباب المتعطش إلي الحرية والديمقراطية. وأصبح الشباب أكثر حرصاً على المشاركة والتصويت. كما يلعب الإنترنت دوراً في تشكيل اتجاهات وسلوكيات غالبية الشباب الجامعي نحو مرشحي انتخابات الرئاسة المصرية. أن الإنترنت أداة انتخابية حاسمة في أيدي الشباب الجامعي ويمكن أن يمارسوا من خلاله دوراً هاماً في قبول أو رفض ونقص وزيادة فرص مرشح ما. وهدفت الدراسة الثانية لتحليل محتوي حملة الانتخابات الرئاسية لعام 2012. وتوصلت الدراسة إلى أن مواقع التواصل

الاجتماعي مفيدة للشباب في المشاركة السياسية. ومفيدة للمرشحين السياسين لكسب المؤيدين والأصوات. كما تعمل لزيادة المعرفة السياسية العامة والمشاركة السياسية.

كما هدفت دراسة فتحي محمد شمس، وأسماء مسعد عبد المجيد عام 2014[16] إلى اختبار نظرية المجال العام علي استخدامات الشباب المصري لشبكات التوصل الاجتماعي خاصة شبكة الفيس بوك، وعلاقتها باتجاههم نحو أحداث 30 يونيو، وذلك من خلال الدراسة المسحية التي أجريت علي عينه من الشباب المصري قوامها 200 شاب / شابة في إطار محافظة القاهرة الكبرى، كما تضمنت الدراسة تحليل مضمون صفحه حركة تمرد علي شبكة الفيس بوك والتي بلغت قوامها 3876 منشور، للتعرف علي طبيعة المعالجة السياسية لأحداث 30 يونيو. وقد توصلت نتائج الدراسة التحليلية إلى أن قضايا حملة تمرد جاءت في مقدمة القضايا على الصفحة بنسبة 18.9% ، وجاء المنشور النصي بنسبة 58.2% في مقدمة نوع المنشورات التي اعتمدت عليها حركة تمرد في توصيل المعلومات السياسية حول أحداث 30 يونيو، ويعد عرض المنشورات علي الصفحة إيجابياً بنسبة 60.3% لأنها كانت داعية للحملة وتدعو للمشاركة فيها بالتوقيع. وجود علاقة ارتباط موجب بين تعرض الشباب للمحتوي السياسي في صفحه تمرد وبين اكتساب المفاهيم والقيم والمشاركة السياسية في أحداث 30 يونيو2013م.

وسعت دراسة إيمان محمد حسني عام 2013[17] إلى الكشف عن مدى توافق عملية التماس المعلومات السياسية من شبكات التواصل الاجتماعي. اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من 400 طالب (200 من الكليات النظرية و200 من الكليات العملية). واثبتت النتائج وجود ارتباط موجب شديد الدلالة بين مدى تقدير الشباب المصري الجامعي للصفحات السياسية في شبكات التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات ومستوى الاتجاهات التعصبية لدى المبحوثين، كما اثبتت وجود ارتباط موجب شديد الدلالة بين نوعية مصادر الاتجاهات التعصبية لدى المبحوثين بمكوناتها الثلاث المعرفي والوجداني والسلوكي.

وهدفت دراسة نصر الدين ومريم صالح عام 2013 [18] إلى معرفة دور شبكات التواصل الاجتماعي في التأثير على الواقع السياسي .أجريت الدراسة على عينة من أساتذة إعلام. وتوصلت الدراسة أن 80% من المبحوثين يرون أن الإعلام الجديد يهتم بالقضايا السياسية، 68% يتفاعلون مع المعلومات التي يتلقونها من

الإعلام الجديد، 72% يرون أن الإعلام الجديد لعب دور في توعية الإعلام العربي بالقضايا السياسية.

وسعت دراسة أشرف جلال حسن محمد عام 2012[19] للإجابة على سؤال أساسي وهو ما طبيعة وحدود والتأثير الذي قامت به الشبكات الاجتماعية في تشكيل الرأي العام العربي نحو الثورات العربية؟. اعتمدت الدراسة على منهج المسح على عينة عشوائية متعددة المراحل حجمها 500 مفردة. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين الاعتماد علي الشبكات الاجتماعية والاتجاه نحو الثورات العربية. وجود توافق كبير بين الذكور والإناث في ترتيبهم للوسائل التي اعتمدوا عليها في تكوين أرائهم عن الثورات العربية.

كما سعت دراسة عالية أحمد عبد العال عام 2012 [20] إلى الوقوف على دور مواقع الشبكات التواصل الاجتماعي "الفيس بوك" في تعبئة الاحتجاجات الالكترونية. اعتمدت الدراسة على منهج البحث وأجريت الدراسة على عينة قوامها 200 مفردة من الأفراد المشاركين في مظاهرات التحرير في الذكرى الأولى للثورة، وعينه القائمين بالاتصال من بعض القائمين على صحفات الفيس بوك "الأدمن". وتبين أن الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي والفيس بوك على وجه التحديد هي الوسائل الأهم في التعرف على الحركات الإحتجاجية، وذلك للثقة في مصداقية الصفحات وللقائمين عليها "الأدمن. توصل البحث إلى أن ما يقرب من 70% من المشاركين الفعليين في الوقفات الاحتجاجية، شاركوا كرد فعل لتعرضهم لشبكات التواصل الاجتماعي. أكد 61% أن لصفحات التواصل الاجتماعي دوراً في حشد الاحتجاجات الجماهيرية. ويعد النقل الحي المباشر من مكان الأحداث أكثر الوسائل تأثيراً عليهم في صفحات التواصل الاجتماعي، علاوة على قوة الموضوعات المطروحة على الصفحات والصور ومقاطع الفيديو والتعليقات المعبرة.

كما هدفت دراسة ماجدلينا وجيزيزاك Wojcieszak Magdalenaعام2012[21] لمعرفة استخدام وسائل الإعلام الجديدة لدى الشباب الايراني في عام 2011. تلعب وسائل الإعلام الجديدة تلعب دوراً حاسماً في إيران وتعمل على تبادل الآراء حول القضايا السياسية الملحة ولاسيما من خلال عملية تعبئة وساعة النطاق فى المنطقة. كما أن مواقع التواصل الاجتماعي تلعب دوراً محورياً في تشكيل المناقشات السياسية حول الديمقراطية والحقوق المدنية، وتجعل وسائل الإعلام الجديدة السياسيين أكثر استجابة.

وهدفت دراسة ممدوح عبد الواحد محمد الحيطي عام 2012[22] لتحليل دور شبكات التواصل الاجتماعي في التحولات السياسية التي شهدها المجتمع المصري. واعتمدت الدراسة على استمارة المقابلة المقننة ، وتم تطبيق الدراسة الميدانية على عينة عمدية حصصية وفقاً لمعايير النوع ، وطبيعة الدراسة، والسنة الدراسية قوامها (300) مفردة من الشباب بجامعة كفر الشيخ. وكان من أهم نتائج الدراسة : أسهمت شبكات التواصل الاجتماعي بدور رئيسي في التحولات السياسية التي شهدها المجتمع المصري في السنوات الأخيرة ، من حيث إتاحة فضاء للتعبير عن الحركات الاجتماعية الجديدة مثل شباب 6 أبريل، وحركة كفاية ، ومجموعة كلنا خالد سعيد، جاء الدور الأبرز لشبكات التواصل الاجتماعي في التحولات السياسية في مساهمتها في قيام ونجاح ثورة 25 يناير، يتمثل دور هذه الشبكات بصورة رئيسية في التعبئة الأيديولوجية للثورة وتنظيم وقائعها وأحداثها .

كما سعت دراسة أسماء مسعد عبد الحميد عام2011[23] إلى رصد وتحليل أساليب معالجة الفيديو للأحداث عينة الدراسة. أجرت الباحثة دراسة تحليلية لمجموعة من الموضوعات التي كانت مطروحة على الساحة والتي أثارت جدلا في الأوساط الإعلامية المختلفة وهي أحداث الشغب في مدينة المحلة، وإضراب العمال يوم 6 إبريل 2008، وأحداث الفتنة الطائفية، وأحداث التحرش في وسط البلد في العيد نوفمبر 2006، وأحداث التعذيب داخل أقسام الشرطة المصرية. وأجرت الباحثة دراسة ميدانية على عينة عمدية قوامها 400 مفردة موزعة بالتساوي بين الذكور والإناث على أن تكون من مستخدمي الإنترنت. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج وهي: حصول موقع اليوتيوب على الريادة في تفضيلات الجمهور لمتابعة ملفات الفيديو 53.5% تلاه موقع جوجل ثم ياهو في المرتبة الثالثة، جاءت نسبة المواد المصورة بكاميرا الهاتف المحمول والتي غالبا ما تكون صورتها أكثر اهتزازاً وتشويشاً بسبب طبيعة التصوير بنسبة 31.3%.

وهدفت دراسة جينسي ون Jingsi Wn عام 2009[24] إلي دراسة تعرض الشباب للفيس بوك والمشاركة السياسية. وتبين من الدراسة ما يلي: يمكن الفيس بوك الشباب من تبادل آرائهم السياسية، وجعلهم أكثر نشاطاً سياسياً وتعزيز قدراتهم السياسية. وتمت مشاهدة خطاب أوباما على اليوتيوب أكثر من 3.4 مليون مرة.

كما سعت دراسة ماثيو كوشين و ماسهيرو ياماموتو Matthew Kushin and Masahiro Yamamotoعام 2009[25] إلى استكشاف دور

الإعلام الاجتماعي في التأثير على عملية اتخاذ القرارات السياسية لدى طلبة الجامعات. وتبين من نتائج الدراسة: تستخدم الإنترنت منذ ظهورها لأغراض سياسية. وأن مواقع التواصل الاجتماعي هي مواقع تفاعلية وأصبحت شعبية للغاية. كما يوفر الإنترنت للأفراد قنوات جديدة للحصول على المعلومات السياسية. توفر مواقع التواصل الاجتماعي للشباب وسيلة للمشاركة الديمقراطية. وجود علاقة بين استخدام مواقع التواصل الاجتماعي واتخاذ القرارات السياسية لدى شباب الجامعة.

وهدفت دراسة محمود حمدي عبد القوي عام 2009[26] إلى التعرف على دوافع استخدام الشباب للشبكات الاجتماعية الافتراضية وموقعية الدوافع السياسية بين باقي الدوافع الأخرى سواء النفسية والاجتماعية. اعتمدت الدراسة على منهج المسح والأسلوب المقارن وتم الاعتماد على استمارة استبيان على 380 مفردة (عينة متاحة)، وتم عمل مجموعات مناقشة مركزة على 14 طالب، وتبين من الدراسة أن عدد مستخدمي الفيس بوك 83% ، واتضح أن 89 فردا من أصحاب المستويات الاقتصادية المنخفضة لا يستخدمون الفيس بوك لأغراض سياسية في مقابل 50 شخص في نفس المستوى الاقتصادي والاجتماعي يستخدمونه لأغراض سياسية، وتبين وجود علاقة بين استخدام الشباب للفيس بوك لأغراض سياسية واتجاه الشباب نحو المشاركة السياسية.

ثانياً: التراث العلمي الخاص بمجال حقوق الإنسان:

هدفت رداسة أسماء أبو زيد عام 2017 [27] إلى رصد وتحليل وتفسير الدور الذي تقوم به الصحافة النسائية العربية تجاه الحقوق السياسية والمدنية للمرأة العربية. اعتمدت الباحثة على منهج المسح واستخدمت استمارة تحليل المضمون والمقابلة المتعمقة كأدوات لجمع البيانات. وأجرت دراسة تحليلية على مجلتي حواء ونصف الدنيا. وكانت من أهم نتائج الدراسة: تفوق المرأ التونسية على نظيرتها في الدول العربية محل الدراسة فيما يتعلق بالحقوق المدنية، إهدار حقوق المرأة السياسية والمدنية في المجتمع اللبناني.

وتمثلت دراسة انجى محمد رشدي عام 2017 [28] إلى الكشف عن الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في تشكيل الوعي السياسي لدى المرأة المصرية. تمثلت أدوات جمع البيانات في إجراء مقابلات متعمقة مع النساء المستفيدات أعضاء وقيادات المنظمة. واعتمدت الدراسة على دراسة الحالة لرصد السلوكيات والأنشطة التي يتبعها المركز المصري لحقوق الإنسان في تشكيل الوعي

السياسي لدى المرأة المصرية. ومن أهم النتائج: افتقار المركز المصري للكفاءات الإدارية والتخصصية، يفتقد المركز المصري لحقوق الإنسان إلى قيم الشفافية والقواعد الأخلاقية، بالإضافة إلى تأكيد مبادئ التنمية البشرية، يوجد قصور في المركز المصري لحقوق المرأة في البرامج و الأنشطة التي تدع وتنمي الوعي السياسي للمرأة المصرية.

اهتمت دراسة عادل عبد الغفار عام 2013[29] ودراسة إيمان مصطفى أبو عرام عام 2012[30] ودراسة ليلى عبد الرازق نعمان و زينب جناني وطان عام 2012[31] بحقوق الطفل. وقد هدفت الدراسة الأولى إلى تقييم حجم اهتمام الإعلام العربى بقضايا حقوق الطفل. اعتمدت الدراسة على منهج المسح، أجريت دراسة ميدانية على الأطفال على 1260 طفل و152مفردة من القائمين بالاتصال ، وأجريت دراسة تحليلية على مجموعة من البرامج والصحف الحكومية والخاصة في قنوات وصحف تونسية وجزائرية ولبنانية وسعودية وعراقية ومصرية. وجاءت أهم نتائج الدراسة على النحو التالي: ركزت أجندة الصحف العربية عينة الدراسة بشكل كبير على قضايا حقوق الطفل التالية أكثر من غيرها وهى :حق الطفل فى التعليم، حق الطفل فى الحماية، حق الطفل فى البقاء والرعاية الصحية، حق الطفل فى تلقى الرعاية الأسرية المناسبة. وهدفت الدراسة الثانية إلى التعرف على تقويم برامج الأطفال عبر إذاعة وفضائية الأقصى في ضوء مفاهيم حقوق الطفل المتضمنة في مقررات حقوق الإنسان بوكالة الغوث،اشتملت عينة الدراسة على مقررات حقوق الإنسان التي درست لطلبة الصفوف الثلاثة الأولى من المرحلة الأساسية الدنيا ومجموعة من البرامج. وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية : فيما يخص البرامج الإذاعية المتمثلة في برنامج أفنان وأغصان وجد أن مفاهيم الحق في الحرية جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 43.2% وتلي ذلك مفاهيم الحق في الحياة في المرتبة الثانية بنسبة 36.7%، ثم جاءت مفاهيم الحق في الكرامة في المرتبة الثالثة بنسبة 32.9%، وفيما يخص البرامج الفضائية فتنقسم إلى ثلاثة برامج: برنامج أطفال الأقصى حيث وجد أن مفاهيم الحق في الحياة جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 44.6%، أما البرنامج الثاني وهو برنامج رواد الغد وجد أن مفاهيم الحق في الحرية جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 37.8%، أما البرنامج الثالث وهو ألوان المعرفة وجد أن مفاهيم الحق في الحياة جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 47.1%. وهدف الدراسة الثالثة إلى التعرف على واقع حقوق الانسان في المدارس المتوسطة في مدينة بغداد، من وجهة نظر الطلبة في مجالات الرعاية الاجتماعية، والصحية، والمستوى التعليمي، والرعاية

الوجدانية والجمالية التي يتلقاها الطلبة. وقد تكونت العينة من ٢٥٠ (طالبا وطالبة بواقع 125 لكل من الذكور والاناث) من الصفين الأول والثاني متوسط في ثمان مدارس في جانبي الكرخ والرصافة في العراق للعام الدراسي 2010/2009. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج : أن هناك اختراقاً أو انتهاكاً لحقوق الطلبة من أفراد العينة في المرحلة المتوسطة ، مما يعني عدم تمتعهم بحقوقهم التي نصت عليها اتفاقية حقوق الطفل، وعدم تمتعهم بالحماية الكافية. لم يحصل أو يتمتع الطلبة في المرحلة المتوسطة بحقوقهم في مجال الرعاية الاجتماعية. أن أكثر من نصف حقوق الطلبة في المرحلة المتوسطة منتهكة في مجال الرعاية الصحية. لم يحصل الطلبة في المرحلة المتوسطة على مستوى تعليمي يرتقي إلى مستوى التطورات العلمية العالمية. ضعف الرعاية الوجدانية والجمالية للطلبة في المرحلة المتوسطة.

واهتمت دراسة مروة رضوان إبراهيم عام 2014[32] بدراسة حق المواطن في الاتصال، وهدفت إلى التعرف على مدى قدرة شبكات التواصل الاجتماعي الخاصة بالمؤسسات الحكومية في تدعيم فكرة حق المواطن، اعتمدت الباحثة على منهج المسح، وأجريت الدراسة على اختيار عينة عشوائية بسيطة بلغ قوامها 400 مفردة من الجمهور المتواصل مع الصفحات الحكومية الرسمية على موقع الفيس بوك. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: جاء نصف عينة الدراسة الميدانية من متابعي الصفحات الرسمية الحكومية بشكل منتظم بنسبة 49.5% في المقدمة. كانت أكثر الصفحات الرسمية التي يتابعها عينة الدراسة الميدانية هي الصفحة الرسمية للقوات المسلحة، تلاه فالصفحة الرسمية لوزارة الداخلية، فالصفحة الرسمية لمجلس الوزراء المصري، ورجع ارتفاع عدد محبي صفحات وزارة الدفاع والداخلية ثم مجلس الوزراء، لتعلق الوزارتين بأمان واستقرار الدولة لذا يحرص الكل على معرفة تطورات محاربة الفساد والإرهاب بالدولة، أما عن صفحة مجلس الوزراء فهي صفحة تبث أخبار مختلفة عن الدولة في كافة المجالات، وكذلك القرارات الوزارية الهامة المتعلقة بالأوضاع السياسية والاقتصادية في المقام الأول. أما عن أشكال التفاعل على الصفحات الرسمية كالتالي جاءت مجرد المشاهدة فقط بنسبة 30.5% في المرتبة الأولي، ثم في المرتبة الثانية جاء المشاركة بالرأي والتعليق على المضمون المقدم بنسبة 28.8% سواء بالكتابة وهي الغالبة أو في بعض الأحيان بصورة بها تعليق أو عن طريق ربط المضمون المقدم بلينك ذي صلة بالأمر في صفحات أو مواقع إلكترونية آخرى، ثم في المرتبة الثالثة جاء المشاهدة والتسجيل الإعجاب بالمضمون المقدم فقط (like) بنسبة 25.7%، وأخيراً نشر المضمون الذي

أعجبني على صفحتي share بنسبة 15%، وهو الأمر الذي يعد ترجمة فعلية واقعية لحق المواطن في المشاركة.

واهتمت دراسة لانا خالد سلامة عام 2013[33] بدراسة حق الحصول على المعلومات وهدفت إلى التواصل إلى مدى معرفة الصحفيين بجوهر قانون ضمان حق الحصول على المعلومات، والكشف عن الضغوط التي يتعرض لها الصحفيون الأردنيون وهم يسعون للحصول على المعلومات، تم إجراء دراسة ميدانية على أعضاء نقابة الصحفيون العاملون بالمؤسسات الإعلامية خلال ستة أشهر في عام 2012. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أنه تم توعية المواطن الأردني بقانون حق الحصول على المعلومات من قبل الحكومة بوسط حسابي متوسط بلغ 2.97%، توجد العديد من العقبات التي يواجهها الصحفيون في الحصول على المعلومات وهي العقبات التشريعية وأخرى إدارية وأخرى تتعلق بالتصرفات الشخصية للمسئولين والإداريين.

كما اهتمت دراسة نائل جرجس عام 2013[34] بحقوق الأقليات، وهدفت إلى معرفة كيفية حماية حقوق الأقليات الدينية في الاتفاقيات والآليات الدولية. وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية وهي: على الرغم من الجهود الدولية الحثيثة التي أسهمت في تطوير حماية حقوق الأقليات في القانون الدولي وإنشاء آليات في هذا الصدد، فإن نظام الأمم المتحدة يبقى قاصراً من خلال الاطلاع على الاتفاقيات والآليات الدولية. ولابد من أجل تعزيز هذه الحماية من اتخاذ خطوات جريئة بهدف تقنين التشريعات الدولية الخاصة بحقوق الأقليات الدينية من الناحية الأولى، وتأمين آليات أكثر فعالية من أجل ضمان احترام الدول لتعهداتها، من الناحية الأخرى. انتهاك بنود القانون الدولي بما فيها حقوق الأقليات الدينية ينتج بشكل أساسي عن غياب عنصر حسن النية والإرادة السياسية لدى العديد من دول العالم. لا تزال حقوق الإنسان بشكل عام والأقليات الدينية بشكل خاص في العالم العربي سيئة بسبب غياب الديمقراطية وثقافة المواطنة وانتشار النزاعات المسلحة والحروب الاهلية والنقص الحاد في الصكوك والآليات الإقليمية والوطنية لمراقبة احترام حقوق الإنسان والتي تبقي متواضعة إذا ما قورنت بحماية حقوق الإنسان على الصعيد الإقليمي والوطني في الكثير من دول العالم.

واهتمت دراسة جيمس أ.جروس James A. Gross عام 2012[35] بالحق في العمل، وهدفت إلى دراسة حركة حقوق الإنسان في أماكن العمل. وتوصلت

الدراسة إلى مجموعة من النتائج هي: بدأت حقوق الإنسان مؤخراً في التأثير على صياغة وتنفيذ سياسات العمل في الولايات المتحدة. تزايدت تحديات حقوق الإنسان منذ فترة طويلة فيما يتعلق بممارسات العمل. وتشمل حقوق الإنسان الحق في الضمان الاجتماعي ، والحق في العمل والحماية من البطالة، والحق فى تشكيل النقابات والراحة وأوقات الفراغ، والحق في مستوى من المعيشة توفر القدر الكافي من الغذاء والكساء والسكن والرعاية الصحية، والحق في التعليم.

كما اهتمت دراسة جون لانجو John Lango عام 2011[36] بالحق في الرعاية الصحية وهدفت إلى التحدث عن حق الإنسان في الصحة. وتوصلت نتائج الدراسة إلي أن الحق في الرعاية الصحية هو أحد الحقوق الأساسية لكل البشر دون تمييز على أساس العرق أو الدين أو المعتقدات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. وأن لكل فرد الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته وخاصة على صعيد المآكل والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية. ونجد أن العهد الدولي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يفصل الحق في الصحة من الحق في الغذاء والملبس والمسكن، وذلك لأن لكل فرد الحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية التي لا غنى عنها من أجل ممارسة حقوق الإنسان الآخرى. والحق في الصحة يشتمل على واجب تجنب حرمان الناس من الآلآت أو الوسائل التي تهدد الصحة.

كما اهتمت دراسة محمد حسين عبد الرحيم عام 2010[37] بدراسة حقوق المعاقين وهدفت إلى معرفة إلى أي مدى توفر اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إطاراً قانونياً وسياسياً كافياً لحماية هذه الفئة المهمشة من كافة صور التمييز والاضطهاد داخل مجتمعاتهم. اعتمدت الدراسة على منهج التحليل النظامي. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج: لم يغفل الجانب التشريعي حقوق المعاقين في مصر ورعايتهم، إذ نجد المشرع وقد حرص منذ 1959 على مواجهة مشكلة المعوقين فصدر قانون رقم 14 لسنة 1959 بشأن التأهيل المهني للعاجزين عن العمل وتحديدهم، ثم أدمجت مواد هذا القانون في قانون العمل ثم عاد المشرع لتنظيم الموضوع بموجب القانون رقم 39 لسنة 1975 والمعدل بالقانون رقم 49 لسنة 192 الذي أطلق عليه اسم قانون تأهيل المعاقين، كانت منظمة العمل الدولية أول منظمة دولية تهتم بقضايا المعاقين، ولكنها تناولت من زاوية حقوقهم في العمل والتأهيل والتدريب، ومع ذلك يمكن اعتبار إقرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة لإعلان

حقوق المعاقين في ديسمبر 1970 بداية الاهتمام المتعدد الأطراف بالإعاقة وذلك بعد إعلان حقوق الأشخاص المتخلفين عقلياً الصادر في ديسمبر 1971.

واهتمت دراسة أحمد صابر عبد اللاه عام 1991[38] ودراسة ميادة محمد صادق عام 2013[39] بدراسة حقوق الإنسان في الصحف المصرية. وهدفت الدراسة الأولى إلى دراسة علاقة التفاعل والتأثير بين الصحافة وحقوق الإنسان المصري، واعتمدت الدراسة على منهج المسح وعلى أسلوب تحليل المصمون وقامت بتحليل عدة جرائد واستمرت فترة التحليل من مايو 1945 حتى 23 يوليو 1952. وتوصلت الدراسة إلى إن قضيتا التعليم والعمل من الحقوق التي عنيت بها الصحافة المصرية في تلك الفترة. كانت صحيفة الوفد أكثر الصحف تعبيراً عن الحقوق السياسية عن غيرها من الحقوق سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية. استخدمت أخبار اليوم في عرضها لحقوق الإنسان كافة وسائل التعبير من مقال وعمور وكاريكاتير. وهدفت الدراسة الثانية إلى رصد وتوضيف وتحليل الأطر الخبرية لقضايا حقوق الإنسان المدنية والسياسية الواردة بالصحافة المصرية في الفترة من يناير2010 حتى فبراير 2011. اعتمدت الدراسة على منهج المسح والمنهج المقارن، واعتمدت على استمارة الاستبيان وقامت بإجراءها على 400 مبحوث كما اعتمدت على صحيفة تحليل المضمون من خلال تحليلها للجرائد التالية (الأهرام كجريدة قومية- الوفد كجريدة حزبية- المصري اليوم كجريدة خاصة) من 7 يناير2010 حتى نهاية فبراير 2011. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: احتلت جريدة المصري اليوم المركز الأول من حيث اهتمامها بمعالجة قضايا حقوق الإنسان المدنية والسياسية، ظهر "الحق في انتخابات حرة ونزيهة" على رأس مجموعة الحقوق التي اهتمت بها صحف الدراسة، تفاوت الأهتمام "بقضايا حقوق الإنسان والمواطنة" بين صحف الدراسة الثلاث، تقدمت جريدة المصري اليوم على الوفد والأهرام من حيث تكرار ظهور معالجة هذا الحق والذي بلغ 56 مرة طول فترة الدراسة يليه الوفد 32 مرة ثم الأهرام 14 مرة، تفاوت الاهتمام الذي أبدته صحف الدراسة "بقضايا التعذيب" فهو الحق الذي لم يظهر سوى 6مرات لدى جريدة الأهرام مقارنة بظهوره 9مرات لدى الوفد و32 مرة لدى المصري اليوم، أما قضايا "الاعتقال والحجز التعسفي" فهي القضايا التي شهدت ظهوراً من قبل جريدتي الوفد والمصري اليوم فقط ولم تظهر لدى جريدة الأهرام وسط تبني إطار التعتيم. يعد الحق في "التظاهر والتجمع السلمي" من الحقوق المدنية والسياسية التي ظهرت لدى كافة صحف الدراسة فتكررت 13مرة لدى كل من المصري اليوم والوفد و9مرات لدى الأهرام، هناك ما يقرب من 92.4% ممن

يتابعون قضايا حقوق الإنسان بالصحافة يرون أن انتهاكات حقوق الإنسان في عام 2010 والتي اشتملت على التزوير في الانتخابات البرلمانية وحادث تعذيب الشاب خالد سعيد واستمرار العمل بقانون الطوارئ لمدة 30 عام من أهم أسباب أندلاع الثورة المصرية، اتضح أن ما يقرب من 99.4% ممن يتابعون قضايا حقوق الإنسان من عينة الدراسة لديهم معرفة بالمنظمات الحقوقية.

كما اهتمت دراسة عبد الجواد سعيد عام 2007[40] ودراسة محمد أحمد عبد الله عام 2009[41] بمعالجة قضايا تعد انتهاكات لحقوق الإنسان في الصحف المصرية. وهدفت الدراسة الأولى إلى التعرف على معالجة الصحف المصرية قومية وحزبية وخاصة لقضية التحرش الجنسي ومعرفة التأثيرات المعرفية لتلك الأطر على عينة من النخب الإعلامية والأكاديمية، وتم تناول الأطر الخاصة بالمعالجة الصحفية لقضية التحرش الجنسي سعياً وراء تحديد مدى التفاعل بين أطر الصحف محل الدراسة وأطر المبحوثين. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: وجود فروق في معالجة الصحف لقضية التحرش الجنسي ليس فقط على مستوى الصحف وإنما أيضا شملت أوجه الاختلاف الصحف التي تنتمي لنفس النوع. تقدمت صحيفة الجمهورية على مستوى الصحف القومية على غيرها من الصحف القومية من حيث اهتمامها بالقضية. وهدفت الدراسة الثانية إلى التعرف على دور الصحف المصرية عند معالجتها للأحداث الطائفية ومدى انعكاسات النشر على الجمهور بشقية المسلم والمسيحي. اعتمدت الدراسة على منهج المسح والمنهج المقارن في إطار نظرية المسئولية الاجتماعية ، وتم إجراء دراسة تحليلية على جريدتي الأهرام والأخبار كصحف قومية، وصحيفتي الوفد والعربي كصحف حزبية، وجريدتي الأسبوع والوطني كصحف خاصة خلال الفترة من يناير2000 حتى ديسمبر 2006 وتم تحليل 430 عدد، وتم إجراء دراسة ميدانية على 400 مفردة. ومن أبرز ما أسفرت عنه الدراسة: سيطرت الوظيفة العدائية في المضمون المقدم للجمهور وكذلك الأسلوب العدائي في الصحف الخاصة - الأسبوع ووطني - وكذلك صحيفة العربي الناصري الحزبي ، حيث جاءت معاداة طرف والأسلوب العدائي في الترتيب الأول لكلٍ منهما وانطلقت تلك المعاداة في هذه الصحف في الغالب للهجوم على الأزهر الشريف والكنيسة القبطية والنظام السياسي السائد ورجال الأمن وأقباط المهجر والإخوان المسلمين وبعض المتعصبين من المسلمين والمسيحيين وبعض المشايخ والقساوسة وأجهزة الإعلام من الطرفين. جاءت الدعوة إلى الوحدة والتماسك في جريدة الأخبار في الترتيب الأول بنسبة62.1% .

واهتمت دراسة آياد إبراهيم عبد الكريم عام 2010[42] ودعاء عادل محمود عام 2010[43] بدراسة حقوق الإنسان من خلال المواقع الإليكترونية. وهدفت الدراسة الأولى إلى معرفة المواقع الأخبارية الإلكترونية الأكثر اهتماماً بقضايا حقوق الإنسان من خلال تحليل المضمون وكذلك من خلال رأي الجمهور ومعرفة أشكال التفاعلية والمشاركة للجمهور في طرح قضايا حقوق الإنسان من خلال شبكة الإنترنت. تعد هذه الدراسة دراسة وصفية تحليلية مقارنة، اعتمدت الدراسة على منهج المسح والمنهج المقارن واعتمدت على استمارة الاستبيان واستمارة تحليل المضمون كأدوات لجمع البيانات، وكانت عينة المواقع الإخبارية الإلكترونية هي ثلاث مواقع (معاً الفلسطينية للأنباء، المركز الفلسطيني للإعلام، فلسطين برس) وثلاث مواقع إلكترونية حقوقية (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، مركز الميزان لحقوق الإنسان)، وتكونت العينة الميدانية من 410 مبحوث. وتوصلت الدراسة إلى عده نتائج هي: أن الحقوق المدنية والسياسية كانت الأكثر اهتماماً في معالجة المواقع الإخبارية لقضايا حقوق الإنسان. يأتي طرح قضايا حقوق الإنسان بشكل عام في المرتبة الأولى في طرح المواقع الإلكترونية الحقوقية لقضايا حقوق الإنسان وذلك بنسبة تتجاوز بنسبة 60%، وجاء في الترتيب الثاني الحقوق المدنية والسياسية، وجاء في الترتيب الثالث الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، غياب تناول الحقوق الحديثة في المواقع الحقوقية الإلكترونية الفلسطينية مثل الحق في التنمية والحق في الحصول على المعلومات. تركيز المؤسسات الحقوقية على أبراز نشاطها كمؤسسة حقوقية على حساب الاهداف الأخرى سواء فضح انتهاكات الاحتلال الصهيوني لحقوق الإنسان أو انتقاد السلطة الحاكمة وغيرها من الأهداف. لم تستفد المواقع الحقوقية من الخدمات التفاعلية التي يقدمها الإنترنت للمواقع الإليكترونية مما طفى عليها نوع من الرتابة وغياب التواصل بين الزائر والصفحة الإلكترونية. أن استخدام الرسوم يأتي في المرتبة الأولى المفضلة لدى الجمهور لأبراز قضايا حقوق الإنسان بنسبة 62.4%. وهدفت الدراسة الثانية إلى رصد وتحليل مضامين المواد الإعلامية التي تحتويها مواقع كل من المنظمات الحقوقية والتنموية لمعرفة القضايا والموضوعات التي تهتم بها وتشكل أولويات في الطرح. اعتمدت الدراسة على منهج المسح والمنهج المقارن، واعتمدت على استمارة تحليل المضمون واستمارة الاستبيان والمقابلة المقننة كأداة لجمع البيانات، أجريت الدراسة التحليلية على 14 مواقعا من مواقع المنظمات الحقوقية والتنموية المصرية في الفترة من 2008/6/1 حتى 2009/5/31، أجريت الدراسة الميدانية على 400 مفردة (200

من جمهور المنظمات الحقوقية، 200 من جمهور المنظمات التنموية)، وأجريت مقابلات مع 14 مسئولا في المنظمات الحقوقية والتنموية. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج: هناك خط عام يربط عمل منظمات حقوق الإنسان وهو رصد الانتهاكات والمطالبة بوقفها حيث جاءت هذه القضايا في المقدمة بنسبة 10%، جاء توظيف منظمات حقوق الإنسان لإمكانيات وتقنيات الإنترنت متبايناً وان كان هناك إجماع على استخدام البريد الإلكتروني والأرشيف والصور ولم يتم استغلال إمكانيات مثل تعليقات الجمهور واستطلاعات الرأي بالشكل الكافي وجاء استخدامها من قبل بعض المواقع دون الآخر، كما كان استغلال الفيس بوك والمدونات والقائمة البريدية ضعيف أما المنتديات فلم يتم استخدمها على الإطلاق، جاءت الحقوق السياسية والمدنية في مقدمة اهتمامات منظمات حقوق الإنسان، في حين لم تحتل القضايا المتعلقة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية سوى هامش ضئيل جدا. جاء الحق في العمل في ترتيب متاخر جدا بنسبة 1.3%. جاء الحق في السكن باهتمام ضعيف جدا بنسبة 0.9%، ولم يلق الحق فى التعليم أي اهتمامات من منظمات حقوق الإنسان، أكد جميع مسئولي المنظمات الحقوقية والتنموية على أن استخدام الإنترنت ضروري في عملهم بنسبة 100%، أكد مسئولي المنظمات الحقوقية بنسبة 100% أن مواقعهم الإلكترونية أكدت على تواجد المنظمات على الساحة الإعلامية، أشار 85.7% من مسئولي منظمات حقوق الإنسان أن الموقع الإلكتروني ساهم في حل مشكلة التطوع واجتذاب المتطوعين. جاء الموقع الإلكتروني في مقدمة الوسائل التي علم عن طريقها جمهور المنظمات الحقوقية بالمنظمات بنسبة 35.5%.

كما اهتمت دراسة كلير كاسيدي و ريتشارد برونر و إلين ويبستر Claire Cassidy وRichard Brunner و Elaine Webster عام 2014[44] ودراسة بروس ه. واد Bruce H. Wade عام 2009[45] وداسة إيمان عبد الله اعمر عام 2008[46] بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وناقشت الدراسة الأولى تدريس حقوق الإنسان للأطفال. واعتمدت الدراسة على الاستبيان من خلال الإنترنت والمقابلات. وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: يحتل التثقيف في مجال حقوق الإنسان قلقاً بارزاً من عدد من المنظمات الدولية. أن الطلاب غير مهيئين للدخول في مجال التثقيف في مجال حقوق الإنسان وأن هذه المسألة يجب أن تكون موجهة في دورات إعداد المعلمين لأن من خلال المعلم يتم تثقيف الطفل. يجب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات العامة. وأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان هو حق من حقوق الإنسان. يجب أن تقوم المدرسة

بتعليم الاطفال حقوقهم وواجباتهم وأن يتربوا على المواطنة. أن المنظمات الغير حكومية قد تكون مفيدة في دعم المدارس في تعليم حقوق الإنسان. قد يكون الوالدين عائق أمام تعليم حقوق الإنسان فعلى سبيل المثال قد يسئ بعض الآباء لثقافات أخرى أو بعض الطوائف الدينية وهو ما يختلف مع حقوق الإنسان. وأن أفضل طريق لضمان استدامة الديمقراطية وحقوق الإنسان هو توعية الأفراد في سن مبكرة على الديمقراطية واحترام حقوق الغير. وهدفت الدراسة الثانية إلى دراسة عملية التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وتوصلت نتائج الدراسة إلى ما يلي: أن تبادل البرامج التي تنطوي على التركيز على حقوق الانسان يمكن أن يكون لها تأثير كبير على المستوى الجامعي في البحث والتطوير الوظيفي. يعد التثقيف في مجال حقوق الإنسان هو حجر الزاوية منذ بدء الحرب العالمية الثانية. ينطوي التثقيف في مجال حقوق الإنسان على تطوير المعرفة والمهارات والقيم عبر التدريب ونشر المعلومات الذي يهدف إلى خلق ثقافة عالمية لحقوق الإنسان. وهدفت الدراسة الثالثة إلى معرفة ما مدى الإلمام بحقوق الإنسان لدى طلبة المدراس الحكومية بمحافظة نابلس من وجهة نظر معلميهم، وبيان مستوى القيم التي شكلوها في مجال حقوق الإنسان المتضمنة في مناهج التربية الاجتماعية واللغة العربية والتربية الإسلامية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وأجريت الدراسة على عينة عشوائية طبقية مكونة من 167 معلم ومعلمة. وكانت أهم نتائج الدراسة أنه ليس هناك مقرر للتربية المدنية للصفين الحادي عشر والثاني عشر يعرف الطلاب بحقوق الإنسان ومضامينها وواجباتهم تجاهها، إن المؤسسات الحقوقية على مستوى المحافظات ليس لها إطار واضح تستقطب من خلاله المعلمين والتلاميذ، 85% من أفراد العينة أظهروا وعياً كبيراً بمفاهيم كثيرة مثل الحرية الفردية والعامة والتعبير والتظاهر السلمي، وكانت درجة إلمام الطلاب عن دور البرلمان الصغير 58.2%، تبين أن 65% إذا اختلفوا مع زملائهم في الرأي فأنهم سوف يحترمون الرأي الآخر، أن الطلاب يفتقدون المعرفة العميقة الكافية للممارسة الفعلية للديمقراطية، أن نظرة الذكور والإناث نحو منظومة قيم حقوق الإنسان هي واحدة ، اتضح وجود فروق جوهرية بين الذكور والإناث في اكتسابهم للاتجاهات الايجابية نحو الديمقراطية لصالح الإناث.

هدفت دراسة موضي مبارك ناصر عام 2013[47] إلى التعرف على درجة ممارسة حقوق الإنسان في قطر، والتعرف على مدى مساهمة المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان في نشر ثقافة واحترام وترقية هذه الحقوق، والتصدي لما تتعرض له من انتهاكات. اعتمدت الدراسة على المدخل القانوني والمدخل المقارن، وكانت

أدوات جمع البيانات هي تحليل المضمون واستمارات الاستبيان. وتوصلت الدراسة إلى إنه بالرغم من التقدم الحاصل في مجال الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان بقطر، من خلال النصوص الدستورية والتشريعية، وكذلك إنشاء العديد من المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان كاللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، إلا أن الدراسة توصلت إلى أن مجرد النص على هذه الحقوق لا يضمن كفالتها وحمايتها، وإنما لابد من وضع ضمانات للحيلولة دون انتهاكها، فضلاً عن أن العبرة فيما يتعلق بمدى احترام حقوق الإنسان لا تكمن في النظر إلى من الذي يحكم في مجتمع ما، بقدر ما تكمن في كيف يحكم هذا الذي يحكم، بما يعنيه ذلك من صعوبة احترام حقوق الإنسان، إلا في ظل الأنظمة الديمقراطية الحقة وليست الأنظمة الديكتاتورية الشكلية.

كما هدفت دراسة ياسر إسماعيل محمود عام 2011[48] إلى تحليل وتفسير خطاب حقوق الإنسان في الصحف العربية وتحليل القوى الفاعلة وأهداف ووظائف الخطاب الصحفي العربي لحقوق الإنسان. تعد هذه الدراسة دراسة وصفية تفسيرية واعتمدت الدراسة على منهج المسح والمنهج المقارن ومنهج العلاقات المتبادلة، وكانت عينة الدراسة جريدة الأهرام والحياة من عام 2000- نهاية 2004 عن طريق تحليل المقالات والأعمدة الثابتة والافتتاحيات باعتبارها الأجدر على تمثيل الخطاب الصحفي. وكانت أهم نتائج الدراسة: اقتصر خطاب جريدة الأهرام على تناول 10 حقوق إنسانية هي حقوق المرأة وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، والحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في الحياة، وحقوق اللاجئين، وحقوق الأطفال، والحقوق الثقافية للشعوب، وحق العودة للاجئين الفلسطينين، والحق في مكافحة العنصرية، والحق في الأمان. ويكشف تحليل مسار البرهنة لخطاب جريدة الأهرام عن اهتمام الخطاب بمنظمات حقوق الإنسان العربية، بينما لم تنل منظمات حقوق الإنسان الدولية الاهتمام الكافي، أكد خطاب الأهرام والحياة على تدهور أوضاع حقوق الإنسان في العالم العربي. جاء ترتيب اهتمامات الخطاب في جريدة الحياة كما يلي حقوق الطفل، ثم حقوق الأقليات ثم حرية الرأي والتعبير وحقوق اللاجئين والحق في الملبس ومكافحة النعصرية وحقوق المهاجرين. اتفقت الخطابات المدروسة على إدانة انتهاكات حرية الرأي والتعبير، وإن اختلفت في المسارات التي قدمتها.

واهتمت دراسة محمد يوسف علوان عام 2013[49] ودراسة لو ثانه ماي Le Thanh Maiعام 2011[50] لدراسة حقوق الإنسان في أمريكا وأوروبا. وهدفت الدراسة الأولى إلى دراسة النظام الأمريكي والأوروبي لحقوق الإنسان. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج هي: اختلاف نظام الدول الأمريكية لحقوق الإنسان من

عدة أوجه عن النظم الإقليمية الأخرى لحماية حقوق الإنسان ولا سيما منها النظام الأوروبي لحماية حقوق الإنسان. ويختلف النظامان الأوروبي والأمريكي لحقوق الإنسان أيضاً من حيث السياق السياسي والتاريخي الذي يعمل فيه كل منهما، فالنظام الأول خاص بدول ديمقراطية تقوم على مبدأ سيادة القانون وعلى استقلال القضاء، وفي المقابل فالعديد من دول أمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى والكاريبي دول عسكرية واستبدادية تقوم على قمع المعارضة السياسية ولا تقيم وزنا لحكم القانون، وقد عانى بعضها في الماضي من الاستعمار والرق والفصل العنصري .وتنشغل اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان والمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان كالاختفاء القسري والإعدام دون محاكمة والتعذيب والاحتجاز التعسفي للمعارضين السياسيين. وفي المقابل تُعْنَى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بانتهاكات فردية ومنعزلة أقل خطورة لحقوق الإنسان مثل الحق في المحاكمة العادلة وحرية التعبير والحق في المساواة. وتعاني اللجنة الأمريكية مثلها في ذلك مثل المحكمة الأمريكية من نقص في الميزانية وفي أعداد الموظفين، وتعتمد اللجنة في تمويل أنشطتها على التبرعات التي تأتيها من متطوعين من داخل القارة وخارجها. وهدفت الدراسة الثانية إلي دراسة محاولات أنظمة حقوق الإنسان الإقليمية ودراسة أنظمة حقوق الإنسان في أوروبا وأمريكا وأفريقيا ووضع آلية تساعدنا. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج هي: أصبحت حقوق الإنسان مصدراً لقلق كبير في العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة. شهد العالم تطور تدريجي في مجال حقوق الإنسان على العقود العديدة الماضية على تنفيذ حقوق الإنسان المعترف بها دولياً. يقدم الإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان عام 1948 قائمة من حقوق الإنسان. تقتصر الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان عام 1969 مثل نظيرتها الأوربية على الشخصية القانونية والمدنية والسياسية. يؤكد إعلان كولومبو عام 1991 على التكامل المتزايد بين الدول والتزامها بالديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. قامت الأمم المتحدة بعمل حلقة عمل على الاعتراف بأن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية مترابطة ويعزز بعضها البعض.

وهدفت دراسة اميلي م.هافنر بيرتون Emilie M Hafner-Burton عام 2014[51] إلى معرفة لماذا تنتهك الحكومات حقوق الانسان، وما يمكن القيام به لمنع وعكس اتجاه الممارسات المسيئة ؟. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج هي: أن حقوق الإنسان تشمل مجموعة واسعة من الحقوق المدنية والسياسية فضلا عن النشاط السياسي والمؤسسي، أن من أهم أسباب انتهاكات حقوق الإنسان هي الصراع والفقر

وعدم المساواة وعدم التسامح، ليس بالضرورة أن تكون الانتخابات الديمقراطية فعالة في تعزيز حقوق الإنسان، ضعف الدولة يمكن أن يخلق مشاكل تؤدي إلى قمع حقوق الإنسان، ترتبط ارادات الأسلحة في البلدان النامية ارتباطاً قوياً مع زيادة الرعب السياسي، تبين أنه من الممكن أن يتم تعزيز حقوق الإنسان عن طريق تشجيع الانفتاح الاقتصادي والنمو من خلال التجارة والاستثمار، يرتبط الاستثماء الأجنبي ايجابياً مع حماية حقوق الإنسان، تؤدي التنمية الاقتصادية إلى تقليل الحاجة إلى دولة قمع حقوق الإنسان، أن البلدن التي تشهد محاكمات ضد أي انتهاك من حقوق الإنسان تكون حالة حقوق الإنسان فيها أفضل من الدول التي لا يتم ملاحقة مرتكبيها.

وسعت دراسة محمد أمين الميداني عام 2013[52] إلى لتوضيح حقوق الإنسان والشعوب من خلال عرض آليه المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وآلية الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج هي أن المحكمة الأفريقية أكثر انفتاحاً واهتماماً بتقارير انتهاكات حقوق الإنسان، أما آلية الميثاق العربي لحقوق الإنسان تقتصر على تقديم التقارير وليس هناك أي إمكانية لتقديم أي نوع من الشكاوى سواء كانت حكومية أم فردية إلى لجنة حقوق الإنسان العربية التي أسسها هذا الميثاق.

كما هدفت دراسة دانيال ج. ويلان Daniel J. Whelan عام 2011[53] إلى معرفة لماذا يمكن اعتبار حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة؟. وقام الباحث بدراسة حقوق الإنسان باعتبارها متغيرات متأصلة وعالمية ومترابطة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة سواء ما يتعلق منها بالحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وأن حقوق الإنسان متساوية ولا يمكن أن توجد في نظام هرمي، وأن الحرمان من حق يحول دون التمتع بالحقوق الأخرى، ولكل إنسان مجموعة حقوق في الحياة لا يمكنه التنازل عنها كالحق في الصحة والتعليم، وتعد حقوق الإنسان مترابطة ومتشابكة وجميعها ضرورية وعالمية ويجب على الدول بصرف النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات العامة ومنع الانتهاكات مثل انتهاك الحق في العمل أو عدم التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية أو عدم توفير الرعاية الصحية أو عدم المساواة في المعاملة.

وهدفت دراسة ديفيد جوتر David Goutor عام 2011[54] إلى الإجابة على التساؤل الآتي: لماذا كانت العلاقة بين حقوق الإنسان والعمال غير متسقة مع السلبيات التي كان يمتاز بها قادة العمال في كندا. اعتمدت الدراسة على المنهج

التاريخي وكانت أداة جمع البيانات هي دراسة الحالة، والاطار الزمني للدراسة في الفترة من 1939- 1952. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج هي أن ظهور حزب دول الكومنولث التعاوني الكندي بالاضافة إلى الثقافة السياسية والقانونية الأساسية لدى الكنديين والعوامل الديموغرافية وتوقيت حدوث التغير الاجتماعي والسياسي كل هذه العوامل ساعدت نشاط الدفاع عن حقوق الإنسان لتكوين جبهة قوية خلال عقد الأربعينات والخمسينيات، وسوف تستمر هذه العوامل السابقة في إحداث المزيد من التغيرات في القرن الحادي والعشرين، تغيرت الخريطة الديمقراطية الأساسية لكندا تغيراً كبيرا في العقود الثلاثة الأخيرة نتيجة موجة هائلة ومتنوعة من الهجرات الأمر الذي أدى إلى إعادة رسم الدستور وخاصة البند المتعلق بالحقوق والحريات وذلك في عام 1982م.

كما سعت دراسة سلمى إبراهيم محمد إبراهيم شاهين عام 2011[55] إلى التعرف على طبيعة المعالجات التي قدمها الكاتب تجاه القضايا الحقوقية المختلفة ومدى اتفاقها او اختلافها عبر المراحل الزمنية. تعد هذه الدراسة دراسة وصفية تفسيرية تطورية. اعتمدت الدراسة على منهج المسح والمنهج المقارن. تم إجراء دراسة تحليلية على فن المقال الصحفي الذي كتبه صلاح الدين حافظ في الأهرام ومجلة الدراسات الإعلامية بالإضافة إلى بعض الصحف الأخرى التي نشرت المقالات الممنوعة للكاتب وامتدت الفترة الزمنية للتحليل من 1985 حتى 2008. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها : لم يتوقف الكاتب في خطابه على تحليل القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان على المستوى الفردى بل امتد اهتمامه للحقوق الجماعية. احتلت قضية حق السيادة المرتبة الأولى من حيث اهتمام الكاتب بنسبة 30.5%، وتأتى بعدها قضية حرية الصحافة (قوانين الصحافة، العلاقة بين الصحف والنظم الحاكمة) بنسبة 31%، يتلوها الحقوق السياسية للشعب المصرى (قضايا الانتخابات والديمقراطية، شئون الأحزاب، دور حماية الأخوان المسلمين في الحياة السياسية) بنسبة 16.4%، ثم الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للشعب المصري (حق العمل، التعليم، حرص على الربط بين تأزم الأوضاع الاقتصادية وبين شروط صندوق النقد والبنك الدوليين) بنسبة 11%، ثم حق المواطن في الأمان (الإرهاب، التطرق، السلام) بنسبة 8.7%، ثم التمييز العنصري "التمييز العنصري ضد المسلمين" بنسبة 3%، ثم حرية العقيدة (قضية الفتنة الطائفية) بنسبة 2.3%، ثم قضية حرية الفن والمرأة والتفكير بنسبة 0.4% ثم اللجوء السياسي بنسبة 0.2%.

وهدفت دراسة صفاء عبد المقصود محمد السيد النجار عام 2011[56] إلى رصد معالجة السينما المصرية لقضايا حقوق الإنسان السياسية من خلال النصف الثاني من القرن العشرين والذي شهد تطوراً كبيراً لمفهوم حقوق الإنسان السياسية ومدى استجابة السينما المصرية لهذا التطور، والمقارنة بين الفترات الزمنية المختلفة داخل فترة الدراسة (فترة الرئيس عبد الناصر، فترة الرئيس السادات ، فترة الرئيس مبارك) وتوضيح مدى تأثير اختلاف الظروف السياسية على معالجة السينما المصرية لقضايا حقوق الإنسان السياسية. اعتمدت الدراسة على منهج المسح. أجرت الباحثة دراسة تحليلية على عينة من الأفلام قوامها 76 فيلماً، كما أجرت دراسة ميدانية على عينة قوامها 25 فرد من الخبراء المهتمين بحقوق الإنسان. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج: تنوع قضايا حقوق الإنسان السياسية التي عالجتها الأفلام، واحتلت قضية الحق في الحياة المرتبة الأولى يليها الحق في عدم الاعتقال يليها الحق في عدم المعاملة الحاطة للكرامة. تنوعت أساليب انتهاك حقوق الإنسان السياسية في أفلام حقوق الإنسان السياسية واشتمل كل فيلم على أكثر من أسلوب ومظهر لانتهاك حقوق الإنسان السياسية، وجاء في مقدمة أساليب انتهاك حقوق الإنسان القتل ثم الإهانة اللفظية، يليها تزييق الوعي، ثم الترغيب، ثم النفي والتهجير وإتلاف الممتلكات. جاء في مقدمة مبررات انتهاك حقوق الإنسان: مبرر الحفاظ على النظام السياسي ثم مبرر الحفاظ على بقاء الاحتلال، ثم مبرر الحفاظ على الأمن العام، ثم المبررات الدينية. أن 95% من أفلام حقوق الإنسان السياسية تتخذ موقف إيجابي منها وترفض انتهاكات حقوق الإنسان. أن العقاب والردع جاء في المرتبة الأولى لأهداف انتهاك حقوق الإنسان السياسية بنسبة 72%. أن الذكور يمثلون 85% من الشخصيات التي وقع عليها انتهاك حقوق الإنسان. أن غالبية من يقع عليهم انتهاك حقوق الإنسان السياسية يقع عمرهم من 18 لأقل من 30 سنة بنسبة 45%. الأكثر تعرضاً لانتهاكات حقوق الإنسان هم من يتصفون بأن مستواهم الاقتصادي متوسط بنسبة 46%. أن غالبية منتهكي حقوق الإنسان السياسية من الشخصيات التي تتمتع بمستوى اقتصادي مرتفع ويشكلون 61%.

وسعت دراسة خالد عبد الله النامي عام 2010[57] لرصد ملامح معالجة وسائل الإعلام لقضايا حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية من خلال معرفة الأشكال الصحفية التي استُخدمت في معالجة هذه القضايا ،أجرى الباحث دراسة تحليلة على أربع صحف، كما قام الباحث بتحليل مضمون ثلاث مواقع إلكترونية ،هي:موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ، ميدل إيست أون لاين ، وموقع

قناة العربية على نفس المدار الزمني. ومن أهم نتائج الدراسة : تفوق عنصر الصور الشخصية المصاحبة للخبر عن غيره من وسائل الإبراز في الصحف محل الدراسة. تصدر الحقوق المدنية قائمة حقوق الإنسان التي عالجتها الصحف محل الدراسة والتي تضمنت الحق في الحياة، السلامة الشخصية، المحاكمة العادلة، احترام الكرامة الإنسانمية للمتهمين والمسجونين، الحق في الأمن، الحق في حرية الإقامة والتنقل. احتوت جميع القصص الإخبارية محل الدراسة والتي نشرت عبر مواقع الإنترنت على الصور كوسيلة للإبراز. استخدمت المواقع الإلكترونية الثلاث اللغة العربية فقط بنسبة 100% في كتابة القصص الإخبارية ذات الصلة بقضايا حقوق الإنسان.

وتحدثت دراسة ينجسو يو Youngsoo Yu عام 2010[58] عن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وتوصلت نتائج الدراسة إلى ما يلي: أن حماية الحريات المدنية والحقوق السياسية مثل حرية الفكر والتعبير والتجمع وتكوين الجمعيات هو أمر حاسم في الديمقراطية. يمكن أن يكون للتحول الديمقراطي تأثير سلبي على ممارسات حقوق الانسان بسبب الاضطراب وعدم الاستقرار في الفترة الانتقالية. أن الديمقراطيات الجديدة تلتزم المعايير الدولية لحقوق الانسان. يؤثر الصراع الداخلي تأثيراً سلبياً على حماية حقوق الإنسان. تلعب النظم الدولية في مجال تعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان دوراً حيوياً في تحسين حقوق الإنسان في البلدان التي شهدت الديمقراطية في أواخر القرن العشرين.

مناقشة الدراسات السابقة

في ضوء ما تم الاطلاع عليه تبين التالي:

- اهتمت بعض الدراسات بحقوق معينة وأغفلت حقوق أخرى.
- ركزت العديد من الدراسات من ضرورة تثقيف الطلاب بحقوق الإنسان وإضافة مادة حقوق الإنسان في المقرر منذ التعليم الابتدائي.
- ركزت العديد من الدراسات على التأثير السياسي لمواقع التواصل الاجتماعي.
- ركزت العديد من الدراسات الأجنبية على علاقة أنظمة الحكم بحقوق الإنسان.
- اعتمدت العديد من الدراسات الخاصة بحقوق الإنسان على عرض التطور التاريخي لاتفاقيات حقوق الإنسان، وركزت العديد من الدراسات على معالجة الصحف والمواقع الإليكترونية والسينما لقضايا حقوق الإنسان.

- أوضحت الدراسات السابقة الدور الكبير الذي تقوم به الصور والفيديوهات التي تنشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي في أبراز القضايا.
- ركزت العديد من الدراسات على اتفاقيات ومعاهدات حقوق الإنسان.
- اعتمدت أغلب الدراسات العربية على منهج المسح، وعلى استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات.
- اهتمت بعض الدراسات بالحديث عن انتهاكات حقوق الإنسان.
- ركزت بعض الدراسات على حق المواطن في الاتصال وفي الحصول على المعلومات.
- تنوعت دراسات معالجة حقوق الإنسان، حيث تناولت بعض الدراسات دور الصحف في مجال حقوق الإنسان، وتناولت دراسات دور التليفزيون، وأخرى تناولت دور السينما، وأخرى تناولت دور المواقع الإلكترونية في مجال حقوق الإنسان.
- اهتمت العديد من الدراسات برصد الدور الكبير الذي لعبه الإنترنت في حياة المنظمات الحقوقية.

الدراسات المستقبلية:

يثير هذا البحث عدد من الدراسات المستقبلية مثل :

- دراسات تهتم بالحديث عن الحقوق الإلكترونية للمواطن.
- الاهتمام بدراسة بعض الحقوق المغفلة في الدراسات العربية، فمعظم الدراسات ركزت على المرأة والطفل والأقليات وحرية التعبير وتغافلت باقي الحقوق الأخرى.
- أن تهتم الدراسات العربية كما في الدراسات الأجنبية بعلاقة أنظمة الحكم بحقوق الإنسان.
- أن يتم عمل دراسة مقارنة بين كيفية تناول حقوق الإنسان في وسائل الإعلام التقليدية وكيفية تناولها في وسائل الإعلام الجديدة في الوقت الراهن.

المراجع:

1- محمد عبد الحميد.**المدونات: الإعلام البديل** .ط1. (القاهرة: عالم الكتب،2009). ص ص37، 38

2- محمود الرشيدى. **الإنترنت و facebook "ثورة 25يناير نموذجا**. ط1. (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2012). ص 21

3- صفحة شباب مصر لحقوق الإنسان، متاح على https://www.facebook.com/hqooqmasr

4- صفحة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، متاح على https://www.facebook.com/EgyptianOrganizationforHumanRights

5- صفحة الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، متاح على https://www.facebook.com/AnhriHr

6- صفحة المركز المصري لحقوق الإنسان، متاح على https://www.facebook.com/echrs

7- صفحة مجلة حقوق الإنسان، متاح على https://www.facebook.com/humanrightsmagazine

8- صفحة الشهاب لحقوق الإنسان، متاح على https://www.facebook.com/onshehab

9- أميرة حسن، وفاء عطية. **حقوق الإنسان والأحزاب السياسية المصرية بعد ثورة 25 يناير**. ط1. (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2012) ص 15، 16

10- سلوى العوادلي. " الاتجاهات الحديثة في دراسات التسويق الاجتماعي". **المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلان**، ع 1، يناير- مارس 2015، ص79

11- ميرهان محمد هشام أحمد أبو الفتوح. أثر استخدام شبكات التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت على الثقافة السياسية في مصر: دراسة حالة للجامعات المصرية. **رسالة ماجستير غير منشورة**. (القاهرة: قسم العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 2017)

12- مها بهنسي، "علاقة التعرض للمحتوى السياسي فى الشبكات الاجتماعية بالثقة السياسية لدى مستخدميه **" دراسة على جمهور موقعى Facebook و Twitter "، المؤتمر الثانوي الثالث، الإعلام وتحديات التغيير في المراحل الانتقالية**، 18-20 مارس 2014.

13- محمد زين، محمد خليفة، الاعلام الجديد: تضليل ؟ ام مشاركة سياسية بعد ثورات الربيع العربي؟ "دراسة ميدانية علي شباب الجامعات"، **المؤتمر الثانوي الثالث، الإعلام وتحديات التغيير في المراحل الانتقالية**، 18-20 مارس 2014.

14- محمد أحمد هاشم وحسن نيازى الصيفي، " دور الانترنت في تشكيل اتجاهات وسلوكيات الشباب الجامعي نحو مرشحي انتخابات الرئاسة المصرية 2012- دراسة ميدانية"

المؤتمر العلمي الثامن عشر لكلية الإعلام جامعة القاهرة، "الإعلام وبناء الدولة الحديثة"، القاهرة1 -2يوليو2012، ص ص 331- 386.

15- Shen, Ivy. "Social Media and Presidential Campaign: A Content Analysis of 2012 Presidential Candidates' Use of Facebook Public Pages" **Paper presented at the annual meeting of the Northeastern Political Science Association**, Omni Parker House, Boston, MA, Nov 15, 2012 ,available at <http://citation.allacademic.com/meta/p602637_index.html>

16- فتحي محمد شمس، وأسماء مسعدعبد المجيد، معالجة القضايا السياسية في شبكات التواصل الاجتماعي, واتجاه الشباب المصري نحو أحداث 30 يونيو"، **المؤتمر الثانوي الثالث، "الإعلام وتحديات التغيير في المراحل الانتقالية"**، 18-20 مارس 2014.

17- إيمان محمد حسني ، " التماس المعلومات السياسية من شبكات التواصل الاجتماعي، وعلاقته بالاتجاهات التعصبية لدى الشباب المصري " ، **المؤتمر العلمى الدولي التاسع عشر، "الإعلام وثقافة الديمقراطية "** كلية الإعلام جامعة القاهرة، 23-25 إبريل 2013.

18- نصر الدين ومريم صالح ، " دور شبكات التواصل الاجتماعي في التأثير على الواقع السياسي العربي: دراسة على عينة من أساتذة كليات الإعلام في الفترة من فبراير 2012- فبراير 2013 " ، "، **المؤتمر العلمي الدولي الأول،"المهنية الإعلامية والتحول الديمقراطي"** ، كلية الإعلام جامعة الازهر، 13 – 16 إبريل 2013

19- أشرف جلال حسن محمد، " دور الشبكات الاجتماعية في تكوين الرأي العام في المجتمع العربي نحو الثورات العربية دراسة ميدانية مقارنة على الجمهور العربي في (مصر- تونس-ليبيا- سوريا- اليمن)" **المؤتمر العلمي الثامن عشر لكلية الإعلام جامعة القاهرة،الإعلام وبناء الدولة الحديثة،القاهرة1 -2**يوليو2012، ص ص 387- 436.

20- عالية أحمد عبد العال، " شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في تعبئة الحركات الاحتجاجية الجماهيرية " ، **المؤتمر السنوى الأول "مستقبل الإعلام بعد الثورات العربية"** جامعة الأهرام الكندية، 19-21مارس 2012.

21- Wojcieszak, Magdalena. "Will Politics be Tweeted? New Media Use by Iranian Youth in 2011" **Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association**, Sheraton Phoenix Downtown, Phoenix, AZ, May 24, 2012 ,available at http://citation.allacademic.com/meta/p555150_index.html

22- ممدوح عبد الواحد محمد الحيطي، " شبكات التواصل الاجتماعي والتحولات السياسية في المجتمع المصري دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي"، **المؤتمر العلمي الثامن عشر لكلية الإعلام جامعة القاهرة "الإعلام وبناء الدولة الحديثة**،القاهرة1 - 2يوليو2012، ص ص 61- 114.

23- أسماء مسعد عبد الحميد. " اعتماد الشباب المصري على مضامين ملفات الإنترنت في متابعة الأحداث المحلية دراسة مسحية". **رسالة ماجستير غير منشورة**. (حلوان: قسم الإعلام كلية الآداب جامعة حلوان، 2011).

24- Wu, Jingsi. "Facebook Politics: An Exploratory Study of American Youth' s Political Engagement During the 2008 Presidential Election" **Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association**, Marriott, Chicago, IL, May 20, 2009 Online ,available at http://citation.allacademic.com/meta/p299117_index.html

25- Kushin, Matthew. and Yamamoto, Masahiro. "Did Social Media Really Matter? College Students' Use of Online Media and Political Decision Making in the 2008 Election" **Paper presented at the annual meeting of the Association for Education in Journalism and Mass Communication**, Sheraton Boston, Boston, MA, Aug 05, 2009 ,available at <http://citation.allacademic.com/meta/p375251_index.html>

26- محمود حمدي عبد القوي، " دور الإعلام البديل في تفعيل المشاركة السياسية لدى الشباب- دراسة تطبيقية على الشبكات الاجتماعية الافتراضية"،**المؤتمر العلمى الدولى الخامس عشر، "الإعلام والاصلاح-الواقع والتحديات"**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، يوليو 2009، ص ص 1551-1600.

27- أسماء أحمد أبو زيد علام. خطاب الصحافة النسائية العربية تجاه الحقوق السياسية والمدنية للمرأة العربية: دراسة تحليلية مقارنة. **رسالة دكتوراه غير منشورة**. (القاهرة، قسم الصحافة كلية الإعلام جامعة القاهرة، 2016)

28- انجي محمد رشدي عقل. دور منظمات المجتمع المدني في تشكيل الوعي السياسي لدى المرأة المصرية: دراسة حالة على المركز المصري لحقوق المرأة. **رسالة ماجستير غير منشورة**. (القاهرة: قسم علم الاجتماع كلية الآداب جامعة القاهرة، 2017)

29- عادل عبد الغفار، الإعلام ومعالجة قضايا الطفل بالدول العربية، **بحث مقدم للمجلس العربي للطفولة والتنمية**، مايو 2013.

30- إيمان مصطفى أبو عرام. تقويم برامج الأطفال عبر إذاعة وفضائية الأقصى في ضوء مفاهيم حقوق الطفل المتضمنة في مقررات حقوق الإنسان بوكالة الغوث. **رسالة ماجستير غير منشورة**. (غزة: قسم المناهج وطرق التدريس كلية التربية الدراسات العليا الجامعة الإسلامية، 2012).

31- ليلى عبد الرازق نعمان و زينب جناني وطان، واقع حقوق الإنسان في المدارس المتوسطة، **مجلة الأستاذ**، ع 201، عام 2012.

32- مروة رضوان إبراهيم، دور شبكات التواصل الاجتماعي الخاصة بالمؤسسات الحكومية في تدعيم حق المواطن في الاتصال (صفحة الفيس بوك)، **المؤتمر الثانوي الثالث، "الإعلام وتحديات التغيير في المراحل الانتقالية"**، 18-20 مارس 2014.

33- لانا خالد سلامة. " دور قانون ضمان حق الحصول على المعلومات في التغطية الإعلامية في الأردن من وجهة نظر الضحفيين الأردنيين". **رسالة ماجستير غير منشورة**. (عمان : كلية الإعلام جامعة الشرق الأوسط، 2012)

34- نائل جرجس، الحماية القانونية للأقليات الدينية في إطار الأمم المتحدة: نحو نظام دولي فعال لحماية حقوق الأقليات الدينية . **مجلة الجنان لحقوق الإنسان**. ،جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، ديسمبر 2013،ص 101- 124

35- A.Gross, James. The Human Rights Movement at U.S. Workplaces:

Challenges and Changes, **Industrial and Labor Relations Review**,2012, Vol. 65, No. 1, pp 3-16

36- Lango, John. "Global Health, Human Rights, and Distributive Justice" **Paper presented at the annual meeting of the International Studies Association Annual Conference "Global Governance: Political Authority in Transition**", Le Centre Sheraton Montreal Hotel, MONTREAL, QUEBEC, CANADA, Mar 16, 2011 ,available at <http://citation.allacademic.com/meta/p498708_index.html>

37- محمد حسين عبد الرحيم. " حماية حقوق ذوي الإعاقة في المواثيق الدولية والوطنية مع التطبيق على مصر". **رسالة ماجستير غير منشورة**. (القاهرة: قسم العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 2010)

38- أحمد صابر عبد اللاه. "الصحافة المصرية وحقوق الإنسان المصري منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى قيام ثورة 23 يوليو 1952". **رسالة ماجستير غير منشورة**. (القاهرة : قسم الصحافة كلية الإعلام جامعة القاهرة، 1991).

39- ميادة محمد صادق. "علاقة الأطر الصحفية لقضايا حقوق الإنسان المدنية والسياسية باتجاهات الجمهور المصري نحو إداء المنظمات الحقوقية دراسة تحليلية ميدانية". **رسالة ماجستير غير منشورة**. (القاهرة: قسم الصحافة كلية الإعلام جامعة القاهرة، 2013).

40- عبد الجواد سعيد، "المعالجة الصحفية لقضية التحرش الجنسى دراسة تحليلية وميدانية في إطار نظرية تحليل الأطر" ، **المجلة المصرية لبحوث الرأى العام** ، ع2 ، م7، إبريل يونيو 2007.

41 - محمد أحمد عبد الله. "معالجة الصحافة المصرية للأحداث الطائفية: دراسة تطبيقية في الفترة من 2000 إلى 2006". **رسالة ماجستير غير منشورة**. (الزقازيق: شعبة الصحافة قسم الإعلام كلية الآداب جامعة الزقازيق،2009).

42- آياد إبراهيم عبد الكريم. " دور المواقع الإلكترونية الفلسطينية ي نشر ثقافة حقوق الإنسان" **رسالة ماجستير غير منشورة**.(القاهرة: قسم الدراسات الإعلامية معهد البحوث والدراسات العربية جامعة الدول العربية، 2010).

43- دعاء عادل محمود. " توظيف المنظمات الحقوقية والتنموية المصرية لشبكة الإنترنت ودورها في التفاعل مع قطاعات المجتمع المصري" **رسالة ماجستير غير منشورة.** (القاهرة : قسم الصحافة كلية الإعلام جامعة القاهرة ، 2010).

44- Cassidy, Claire. and others, Teaching human rights? 'All hell will break loose**!'**, Education, **Citizenship and Social Justice,**2014, Vol. 9,No.1,Pp19–

45- H.Wade, Bruce. Border Crossing and Coming Home in the Name of Human Rights : A Case Study of an International Human Rights Education and Exchange Program, Journal of Asian and African Studies, 2009, Vol 44, No.6, Pp 635–660

46- إيمان عبد الله اعمر. " مدى الإلمام بحقوق الإنسان لدى طلبة المدارس الثانوية بمحافظة نابلس- فلسطين من وجهة نظر المعلمين" . **رسالة ماجستير غير منشورة.** (رام الله : كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية، 2008)

47- موضي مبارك ناصر البوعنيين. الحقوق المدنية والسياسية للمواطن القطري: دراسة تحليلية. **رسالة ماجستير غير منشورة.** (القاهرة: قسم العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 2013)

48- ياسر إسماعيل محمود. " حقوق الإنسان في الخطاب الصحفي العربي- دراسة تحليلية وميدانية مقارنة على عينة من الصحف العربية". **رسالة دكتوراه غير منشورة.** (القاهرة: قسم الصحافة كلية الإعلام جامعة القاهرة، 2011)

49- محمد يوسف علوان. نظام الدول الأمريكية لحقوق الإنسان. ، **مجلة الجنان لحقوق الإنسان،** جامعة الجنان. ، طرابلس، لبنان، ديسمبر 2013، ص 45- 99

50- Mai, Le. "The Establishment of a Regional Human Rights Regime: Challenges, Prospects and Implications for Asia" **Paper presented at the annual meeting of the International Studies Association Annual Conference "Global Governance: Political Authority in Transition"**, Le Centre Sheraton Montreal Hotel, MONTREAL, QUEBEC, CANADA, Mar 16, 2011 ,available at <http://citation.allacademic.com/meta/p499026_index.html>

51- M Hafner-Burton, Emilie. " A Social Science of Human Rights" **,Journal of Peace Research**,2014, vol. 51,No. 2,Pp 273-286

52- محمد أمين الميداني، المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وانتهاك أحكام الميثاق العربي لحقوق الإنسان، **مجلة الجنان لحقوق الإنسان،** جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، ديسمبر 2013، ص 11- 43.

53- Whelan, Daniel. "The Problem of Indivisible Human Rights: Can It Be Solved?" **Paper presented at the annual meeting of the International Studies Association Annual Conference "Global Governance: Political Authority in Transition"**, Le Centre

Sheraton Montreal Hotel, MONTREAL, QUEBEC, CANADA, Mar 16, 2011 ,available at <http://citation.allacademic.com/meta/p501345_index.html>

54- Goutor, David. A Different Perspective on " Labour Rights as Human Rights" Debate: Organized Labour and Human Rights Activism in Canda, 1939-1925, **Labour Studies Journal**,2011, Vol.36, N0.3, Pp 408- 427

55- سلمى إبراهيم محمد إبراهيم شاهين." تطور معالجة قضايا حقوق الإنسان والحريات العامة في الخطاب الصحفي للكاتب صلاح الدين حافظ". **رسالة ماجستير غير منشورة**. (القاهرة: قسم الصحافة كلية الإعلام جامعة القاهرة، 2011).

56- صفاء عبد المقصود محمد السيد النجار. " معالجة السينما المصرية لقضايا حقوق الإنسان السياسية". **رسالة ماجستير غير منشورة**. (القاهرة: قسم الإذاعة والتليفزيون كلية الإعلام جامعة القاهرة، 2011).

57- خالد عبد الله النامي."معالجة قضايا حقوق الإنسان في الصحف وشبكة الإنترنت في المملكة العربية السعودية". **رسالة ماجستير غير منشورة.** (القاهرة : قسم العلاقات العامة والإعلان كلية الإعلام جامعة القاهرة ، 2010).

58- Yu, Youngsoo. "Democratization and Human Rights, A Spurious Correlation? The Role of International Regimes on Democratization and Human Rights Improvement" **Paper presented at the annual meeting of the Theory vs. Policy? Connecting Scholars and Practitioners**, New Orleans Hilton Riverside Hotel, The Loews New Orleans Hotel, New Orleans, LA, Feb 17, 2010 ,available at <http://citation.allacademic.com/meta/p415412_index.html>